ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

# آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

د. محمد أرمين كربيت
د. علي عبد الرزاق صالح

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

# آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
# (مع الإشارة إلى نماذج مختارة)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث /الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. محمد أرمين كربيت/ دكتوراه علوم سياسية - وزارة التجارة/ دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

د. علي عبد الرزاق صالح / دكتوراه قانون- وزارة التجارة/ دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

---

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

## ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

## الملخص

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل؛ إذ تتضمن آليات الدعم: حاضنات الأعمال عبر توفير بيئة داعمة للشركات الناشئة من خلال تقديم مساحات عمل، استشارات، وتدريب، فضلاً عن القروض الميسرة كالقروض بفوائد منخفضة أو بدون فوائد، وكذلك برامج التدريب والتطوير كبرامج تطوير المهارات وتحسين إدارة المشاريع. كما تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية عبر تحفيز الابتكار لكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة وقدرة على الابتكار مقارنة بالشركات الكبيرة. تكمن أهمية تكوين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط القوى العاملة لغرض التوصل إلى مجتمع منتج. يتم عرض نماذج من عدة دول توضح طبيعة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل تلك الدول بالآتي (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الأردن) مع الإشارة إلى العراق.

## المقدمة:

مما لا شك فيه أن أي اقتصاد عالمي يتكون من العديد من العناصر، مثل: (رأس المال، الإدارة، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار). ويمكن أن يُضاف إليها عنصراً (العمالة والأرض) لتُصبح عناصر الإنتاج1. تختلف أهمية هذه العناصر تبعاً لطبيعة النشاط التجاري، مثل (شركات تقنية المعلومات وشركات التطوير العقاري)، بالإضافة إلى المقومات التي تساعد الاقتصاد على التقدم والنمو، وصولاً إلى الحالة المثالية المستهدفة من قبل المخططين الاقتصاديين والسياسيين في كل بلد.

من المهم أن يُراعى الهدف من أي نشاط اقتصادي، إذ يمكن تعريف الاقتصاد بشكل عام بأنه أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات التي تخدم رفاهية المجتمع. وبالتالي، يُعد علم الاقتصاد العلم الذي يدرس كيفية توظيف عناصر الاقتصاد لتحقيق الأهداف المبتغاة.

وهناك محركات لدفع الاقتصاد ينشط بتحفيزها واستغلالها بالشكل الأمثل وبعكسها يفقد الاقتصاد طاقته في حال لم يتم استغلالها بالشكل الصحيح، ومن هذه المحركات الأساسية والمفصلية الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي يستلزم ضرورة دعمها والأخذ بيدها لضمان قوة دافعة وداعمة للاقتصاد.

1 Business.uokerbala.edu.iq

يهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مجموعة من المحفزات المالية والقانونية التشجيعية لهذه الفئة. تنبع الأهمية من الاختلافات بين الأطراف الفاعلة في الاقتصاد بناءً على الفلسفات الاقتصادية المتبعة. ففي الدول ذات الاقتصاد الحر، يكون الأفراد من خلال الشركات والمؤسسات التي ينشئونها هم المحرك الرئيس للاقتصاد. في المقابل، في الاقتصاد الاشتراكي، تكون مؤسسات الدولة هي المسيطرة والمنظمة. تمثل هاتان الفلسفتان غالباً النوعين الأكثر شيوعاً في الواقع الدولي، بينما هناك أيضاً الاقتصاد الوسيط، الذي يمثل نقطة التقاء بين فلسفتي الاقتصاد الحر والاقتصاد الاشتراكي، وغالباً ما يظهر في الدول التي تشهد تحولاً في الفكر الاقتصادي. يمكن أن ينطبق هذا الوصف على الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة، وقد يكون هذا النوع من الفلسفة الاقتصادية ذات طابع دائم أو مؤقت لحين إتمام التحول الاقتصادي. وهناك أيضاً الاقتصاد الأخضر، الذي يعتمد على إنتاج السلع بطرق تقلل من انبعاث الكربون وتمنع القضاء على التنوع البيولوجي لمواجهة التغيير المناخي. في الحقيقة، يلقى هذا النوع من الاقتصاد تسويقاً كبيراً في العقود الأخيرة، خاصة مع ظهور نتائج التغيير المناخي على المستوى العالمي وبشكل ملموس.

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة معوقات تبرز في ضعف ونقص في آليات التمويل، وجدلية العلاقة بين العرض والطلب الناتجة عن هذه الفجوة التمويلية، إن صح التعبير. وإذ لا يمكن حصر المشكلة بالتمويل في حد ذاته؛ وإنما ينبغي أن يتعدى المشروعات التي تُسهم في توظيف العمالة وصولاً إلى المشروعات التي تخلق قيمة مضافة، كالمشروعات الزراعية والصناعية.

تم اعتماد المنهج الوصفي لغرض دراسة ووصف آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحليلها وذكر نماذج من عدة دول للوصول إلى استنتاجات تخدم أهداف الدراسة.

## المحور الأول: (الإطار المفاهيمي): التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المشاريع الصغيرة بأنها: كل مشروع يدار بواسطة فرد أو اثنين وبرأس مال محدود لا يتعدى خمسين مليون دينار عراقي، وعلى هذا الأساس يمكن إطلاق صفة «المشروع الصغير» على أي عمل تجاري في حال توافرت فيه المعايير التالية وهي (عدد العمال، وحجم رأس المال المستثمر فيه، والطاقة الإنتاجية له، إضافة إلى الرقعة الجغرافية التي يغطيها)2 إلا أن الاتجاه الدولي في تحديد ما إذا كان المشروع صغيراً من عدمه هو الاعتماد على عدد العاملين فيه حيث يعد المشروع صغيراً إذا لم يتجاوز عدد العاملين فيه من 10- 50 عاملاً، وهو ما اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)3 في المقابل، يُصنف المشروع كونه مشروعا صغيراً أو متوسطاً إذا كان عدد العاملين فيه يصل إلى 500 عامل كما هو معتمد في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إما في العراق فيعتبر المشروع صغيراً إذا كان عدد العمال أقل من 10 عمال، وأن لا يزيد رأس ماله عن 20,000,000 مليون دينار ويُعد متوسطاً إذا كان بين 29-10 عاملاً. 4

مما تقدم، يمكن القول إن صفة المشروع، سواءً كان صغيراً أو متوسطاً، تختلف من بلد إلى آخر، ولعّل سبب الاختلاف يعود إلى الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة، إضافة إلى عنصر مهم وهو حجم الاقتصاد وقوته والتعداد السكاني، فضلاً عن مساحة الدولة والعناصر المتوفرة للإنتاج فيها.

إما في العراق، فتشير الدراسة إلى عدم وجود فارق كبير بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا ما اعتمدنا على معيار عدد العمال كما هو موضح آنفاً، أو أن الفارق سيكون نسبياً مقارنة بما هو معمول به في الدول الأخرى.5

وتتميز المشاريع الصغيرة بكونها على الأغلب تدار من قبل شخص واحد يتولى تسيير أمورها ومراقبة الأمور الإدارية والقانونية والفنية فيها، وغالباً ما تكون مشاريع عائلية، كما تتصف بقلة رأس مالها المستخدم ومحدوديته، وتكون ذات هيكلية إدارية بسيطة لصغرها وصغر حجم النشاط الإنتاجي لها.

---

2 للمزيد ينظر: طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، صندوق النقد العربي، أبوظبي - دولة الأمارات العربية المتحدة، 2017، ص – ص 33-5.

3 https//:faculty.uobasrah.edu.iq /uploads/publications/1692086419.docx

4 نفس المصدر.

5 سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية، 2010، ص – ص 6-5.

## المحور الثاني: نماذج من تجارب الدول في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاقتصاد

سنتناول في هذا القسم من الورقة تجارب بعض الدول فيما يخص دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيكون الاختيار مبني على أساس مكاني واقتصادي من حيث حجم الاقتصاد والفلسفة الاقتصادية المتبعة، وكما يلي:

أولاً: آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.[6]

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بتعدد الجهات التي تقدم الدعم إلى المشاريع محل البحث إلا أن هذه الجهات يتم تنسيق جهودها بواسطة إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتكون هذه الإدارة من عدة مكاتب وهي (مكتب المستشار، ومكتب البحوث الاقتصادية، ومكتب المعلومات، ومكتب الشؤون المشتركة ومكتب الشؤون الإقليمية ومكتب الإدارة)، ويتلخص دور هذه الإدارة في إيضاح وإيصال وجهات نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الكونجرس والبيت الأبيض والوكالات الفيدرالية والمحاكم الفيدرالية وصانعي القرار، وإجراء البحوث والدراسات وإصدار تقارير سنوية تتضمن النشاطات الفعالة والإنجازات الخاصة بها وتدقيق الحسابات لضمان الشفافية في تمويل تلك المشاريع.

وبحسب الإحصاءات المقدمة من هذه الإدارة بلغ عدد المشاريع 33,3 مليون شركة في الولايات المتحدة الأمريكية أي ما يشكل نسبة 99,9% من جميع الشركات وهو ما يدل على أهمية هذه الشركات والمشاريع وكونها تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الأمريكي، وكذلك أهمية دورها في تحريك الأيدي العاملة في مجتمعاتها المحلية من خلال تشغيل ما يقرب 45% من إجمالي القوى العاملة فيها، وتظهر الإحصاءات استحواذ جيل ما بعد عام 2000 على 13% من هذه الشركات وهو مؤشر لتزايد ثقافة ووعي الأجيال الجديدة بأهمية هذه الشركات والمشاريع، ولعل من أبرز العوائق التي تواجه هذه المشاريع هو ارتفاع تكاليف الأيدي العاملة حيث ينفق ما يقارب 70% من رأس مال المشروع عليها؛ وبالتالي تلجأ العديد من هذه المشاريع والشركات إلى الحصول على عمالة رخيصة أو الاستعاضة ببدائل تكنولوجية لتقليل حجم الإنفاق التشغيلي في هذا المجال.

6 كتاب الملحقية التجارية في واشنطن المرقم بالعدد 121 والمؤرخ في 18/3/2024.

**وتدعم الإدارة الشركات والمشاريع الصغيرة بطرق متعددة أبرزها:**

- توفير البنى التحتية الملائمة.

- دعم البرامج التدريبية بالتنسيق مع الوكالات والجامعات لخلق وعي باقتصاديات الأعمال.

- حماية حقوق الملكية الفكرية.

- توفير البيانات والإحصاءات للشركات لتمكينها من خلق تصوراتها ووضع خططها وفق الواقع الاقتصادي.

## ثانياً: آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فرنسا.7

ضمن هذا المفصل سيتم التركيز على واقع عمل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والوكالات والمؤسسات الفرنسية الحكومية وكذلك التابعة للقطاع الخاص الفرنسي الداعمة لعمل الشركات والمشاريع الصغيرة، وفي أدناه الخصائص والوظائف الرئيسة التي تميز بها واقع عمل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في فرنسا:

1- إن الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تشكل بحدود 90% من إجمالي الشركات العاملة في النشاط التجاري والاقتصادي الفرنسي خلال عامي 2024-2023، وأغلبها شركات صغيرة جداً وأكثر من نصفها لا تملك موظفين، وتبلغ أعدادها بحدود 3 ملايين شركة، وتبلغ أعداد الشركات المتوسطة والصغيرة 128000 شركة، وهناك أكثر من 5000 شركة متوسطة الحجم، بينما يبلغ عدد الشركات الكبرى بحدود (274) شركة.

2- توظف الشركات الصغيرة والمتوسطة بحدود 3.9 مليون موظف، وتشكل هذه الشركات ما نسبته 3.8% من إجمالي الشركات في فرنسا، وتحقق 23% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي (توظف الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التي يديرها شخص واحد بحدود 6,3 مليون شخص وتحقق ما نسبته 43% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

7 كتاب الملحقية التجارية في باريس المرقم بالعدد 298 والمؤرخ في 2/4/2024

3- تبلغ قيمة المبيعات للشركات الصغيرة جداً بحدود 14% من إجمالي حجم المبيعات للشركات على المستوى الوطني في شتى القطاعات الاقتصادية، ويبلغ معدل أعمار مؤسسي الشركات، بكل أنواعها 35 عاماً، وتبلغ نسبة النساء 41% للشركات الفردية.

4- تعمل معظم الشركات والمنشآت والمشاريع ضمن قطاعات تجارية واقتصادية مختلفة وأهمها قطاع التصدير حيث صنفت إلى 6 منتجات وخدمات استراتيجية للتصدير، والتي تلبي عن احتياجات الدول الناشئة والنامية وإعطائها الأولوية بالاهتمام وتستند هذه الاستراتيجية الفرنسية بهذا الخصوص إلى العناصر الآتية:

- تحديد قائمة بالبلدان المستهدفة من عمليات التصدير والقطاعات الاقتصادية والمنتجات المراد تحفيزها ودعمها حسب الأولوية ليتم تركيز جهود مؤسسات الحكومة الفرنسية على تنفيذ تلك الخطط والبرامج.

- المنتجات والخدمات التي تقدم لتحسين المعيشة في المدن، وتشمل كافة جوانب تخطيط المدن كالعمارة والتخطيط الحضري والإقليمي، والبناء واستخدام الطاقة وخدمات المدن وكذلك تقنيات إنتاج الطاقات المتجددة، وتقنيات معالجة المخلفات والتقنيات المتعلقة بالاقتصاد بالطاقة كمواد العزل والمعادن المستخدمة لهذا الغرض.

**الوكالات والمؤسسات الفرنسية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:**

- زيادة الصادرات الفرنسية من المنتجات الغذائية والصناعية المتنوعة، ولا سيما صادرات المنشآت والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز قدرة فرنسا على استقطاب الاستثمارات الدولية لهذه الصناعات.

- مواكبة إقامة الفروع خارج فرنسا للشركات الناشئة بعد نجاحها داخلياً، وتهيأ لها الفرص التي تساعدها على النفاذ إلى الخارج من خلال شبكة الاتصالات مع شركاء تجاريين في الأسواق المستهدفة من أجل تشجيع استحداث تدفقات الأعمال وإدامة الصادرات.

- توفير المعلومات للمستثمرين الأجانب في فرنسا لاتخاذ القرارات الصائبة وتواكبهم طوال مدة مشروع المنشأة بحشد مستشاريها وشبكة شركائها في المنطقة.

- الترويج عن قدرة فرنسا ومنشآتها الصغيرة والكبيرة وأقاليمها على الاستقطاب فضلاً عن صورتها من الناحية الاقتصادية وتفعيل شبكات التأثير في الصعيدين الاقتصادي والدولي.

- تمتلك المؤسسات الفرنسية المختصة منصة إلكترونية على موقعها الإلكتروني الرسمي، ويضم العديد من النوافذ، وأهم النوافذ المتخصصة بدعم الشركات وريادة الأعمال والابتكار هي النافذة المعروفة باسم (أكاديمية التصدير) جرى تصميمها وبناء قاعدة معلوماتها بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة الفرنسية وعدد من الشركات الاستشارية والقطاع الخاص الفرنسي.

**وتقدم المؤسسات الفرنسية عدة خدمات وأنشطة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومنها:**

أ- تقديم معلومات عن السوق والإعلانات، ودليل أسماء الزبائن الخاص بالقطاعات المختلفة، حلقات دراسية والمعايير الخاصة بالتعاملات التجارية الوثائق المطلوبة، العقود والمشاريع والمناقصات الدولية دراسات اقتصادية واستكشاف الأسواق، منتجات معارض وعمليات الترويج.

ب- تقوم بتنظيم لقاءات للشركات الفرنسية مع الجهات التنفيذية المحلية في البلد بهدف تنمية مشاريعها وتنفيذها وتقدم البيانات والمعلومات على موقعها الإلكتروني للشركات الفرنسية مقابل مبالغ مالية.

ت- توفير فريق من الخبراء للإجابة عن استفسارات الشركات خلال 48 ساعة فيما يتعلق بالتشريعات والمعايير، وتقدم هذه المؤسسة خدماتها في كافة الأقاليم الفرنسية من خلال التعاون مع الإدارات العامة للتجارة الخارجية في الأقاليم ولتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها.

ث- تنظيم عقود عمل دولية لتوفير الموارد البشرية وفق حاجات الشركات الفرنسية في الخارج.

كما عمدت الحكومة الفرنسية إلى تقديم العديد من الإصلاحات والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز دورها في النشاط الاقتصادي. عبر إصلاح وسائل الدعم الدولي وجعلها أكثر تماسكاً وكفاءة وأكثر شفافية، وأن الخدمات التي قدمتها الحكومة الفرنسية لتلك الشركات كما يأتي: تقديم الاستشارات للشركات المصدرة: ويتم ذلك من خلال إعطاء معلومات عن الأسواق وتحديد المنتجات المطلوبة وكذلك تقديم ا

لمعلومات حول التشريعات وكيفية تأسيس الفروع أو المشاريع والمشاركة في المناقصات الدولية، وتقوم المؤسسة بتكييف خدماتها وفق احتياجات الشركات وإمكانياتها بهدف إعطائها الفرصة لتحقيق النجاح في مسعاها بزيادة صادراتها، وتسهيل الاتصالات، إذ تقوم بمساعدتها بتحديد جهات الاتصال وإجراء اللقاءات بهدف كسب زبائن جدد وشركاء.

الترويج والإعلان بكل أنواعه: ساعدت الحكومة الشركات الخاصة بكل أنواعها على الترويج عن منتجاتها لكسب الثقة بالأسواق من خلال تقديم خدمات متكاملة وخاصة بكل شركة باستخدام النشر في الصحف والترويج التجاري والإعلانات المهنية.

إذ تقدم الحكومة دعمها إلى الشركات المتوسطة والصغيرة لغرض نفاذها للأسواق العالمية عبر برنامج مرافقة الشركات الخاصة أو (احتضان الشركات المصدرة الخاصة) من خلال الاتفاق مع رؤساء الأقاليم الجغرافية لفرنسا للترويج عن المنتجات محلياً، وستقوم الغرفة التجارية والصناعية الفرنسية الدولية بتقديم البيانات والتحليلات الاقتصادية المتعلقة بالتصدير عن كل شركة راغبة بذلك، بالإضافة إلى وضع خطة تصدير مخصصة لها، في حين تتكفل باستكشاف الأسواق المستهدفة للتصدير محلياً.

وسعت الحكومة الفرنسية إقليميا ودولياً على توطيد الشراكة التجارية بين شركاء فرنسا التجاريين عبر إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة كون أن الغرفة التجارية والصناعية الفرنسية في الخارج تمثل تنظيماً تجارياً تأسس وفق القوانين الفرنسية، وهذه الشراكة ستكون تحت رعاية السفير الفرنسي ضمن نشاط السفارة الفرنسية في كل دول العالم كونه رئيس البعثة الاقتصادية والتجارية والسياسية وكذلك ينسق عمل كافة الجهات الفاعلة في ساحة عمله، وخصوصاً التي لها علاقة بالتجارة الخارجية والتصدير.

كما يقوم فريق المستشارين التجاريين والاقتصاديين المنتشرين داخل فرنسا وخارجها بنقل خبراتهم إلى الشركات، وبالأخص الشركات المتوسطة والصغيرة الراغبة بتنمية أعمالها دولياً. وحين تواجدهم في أقاليم فرنسا الداخلية يخضعون لسلطة محافظ الإقليم، ويعملون مع الإدارة الإقليمية للشركات ومع الغرف التجارية والصناعية، وفي حال تواجدهم في الخارج، فيكونون تابعيين للسفارات الفرنسية في الخارج وبالأخص الملحقية التجارية، ويكون عملهم تطوعياً وتعتمد فرنسا استخدام المستشارين التجاريين والاقتصاديين في التجارة الدولية.

وتقوم فرنسا بالترويج عن الشركات المتوسطة والصغيرة والتي أظهرت نجاحات في مجال التصدير من خلال عقد فعاليات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بها وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي ولأجل تعزيز العلاقة بين الشبكة الدبلوماسية الفرنسية، وهذه الشركات فقد بدأت الحكومة الفرنسية بتخصيص جلسة حوار ضمن فعاليات مؤتمر السفراء الفرنسيين السنوي للشركات المتوسطة والصغيرة الدعم المالي التي تقدمه الحكومة الفرنسية للشركات المصدرة.

كما قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء قسم مخصص للصادرات في (الإدارة العامة للكمارك الفرنسية) بهدف تقديم الاستشارات إلى الشركات الكبرى والمتوسطة والناشئة المصدرة والمنتجة وتأمين إجراءاتهم الإدارية المرتبطة بالتخليص والتقييم الجمركي وأيضاً مرافقة أكثر فعالية للشركات المتوسطة والصغيرة في هذا المجال وتبسيط الإجراءات الإدارية وأن تكون جهة اتصال موحدة من خلال وضع دليل استرشادي على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للجمارك بوضوح كافة الوسائل المتاحة للشركات المصدرة للحصول على الدعم المادي والمؤسسات المعنية بذلك.

## ثانياً: آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن[8]

يبرز دور الدول التي تعمل على دعم الصناعات المحلية عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل فرصاً واعدة تُسهم في النمو الاقتصادي والإسهام في توفير فرص عمل والتقليل من مشاكل الفقر والبطالة، ويتم ذلك من خلال توفير بيئة ملائمة لنمو وتطور تلك الشركات والتشجيع على الاستثمار فيها، كما تعمل الدول على منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي يتم بموجبها تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لتلك المشاريع وحمايتها من الإفلاس من خلال السماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد عند الحاجة إليها.

أنشأت الحكومة الأردنية (صندوق دعم وتطوير الصناعة) تنفيذاً لما ورد في برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي للأعوام (2021 – 2023) حول إنشاء صندوق لدعم وتطوير الصناعة.

وعملت على توفير المخصصات المالية للصندوق من خلال تخصيص (30) مليون دينار أردني سنوياً، أي ما يعادل (42.372) مليون دولار أمريكي، في الموازنة العامة وبإجمالي (90) مليون دينار أردني بما يعادل (127.118) مليون دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث (2023 – 2025).

يهدف الصندوق للمساهمة في تخفيف عبء كلف الإنتاج والتكاليف الأخرى التي تعاني منها الصناعة الأردنية، مما يُعزز تنافسيتها لدخول أسواق جديدة، فضلاً عن تعظيم استفادة الاقتصاد الأردني من حيث إعطاء المنتجات الأردنية ميزة تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، كما يهدف الصندوق إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص العمل والتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة في المملكة، وزيادة الصادرات والمبيعات وتوفير فرص عمل، فضلاً عن جانب مساهمته في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

لذا تعد تجربة المملكة الأردنية الهاشمية من إنشاء صندوق دعم وتطوير الصادرات، من التجارب التي لها تأثير إيجابي على مستوى دول المنطقة، إذ ساهمت بشكل فعال في تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وعلى وجه الخصوص بعد الأزمة الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا وتأثيرها السلبي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

8 كتاب الملحقية التجارية في عمان المرقم بالعدد 124 والمؤرخ في 3/3/2024

## المحور الثالث: آليات دعم الشركات المتوسطة والصغيرة في العراق

في هذا المحور سيتم مناقشة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق والآليات والجهود المبذولة لدعمها، إضافة إلى المعوقات التي تواجهها في الوصول إلى أهدافها على المستوى الشخصي لمالكيها، أو على مستوى الاقتصاد العراقي بشكل عام كأداة محفزة وداعمة للنهضة الاقتصادية المستهدفة، ولكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل حجر الأساس في أي اقتصاد كونها، إضافة إلى ما تقدم توفر آلية ومعالجة مهمة للحد من البطالة والفقر ورفع المستوى المعيشي والثقافي؛ مما ينعكس بالضرورة على استقرار الجانب الأمني والحد من الجرائم وتقليل الفوارق المجتمعية والطبقية.

ومع التحول المهم في الفلسفة الاقتصادية في العراق والتوجه نحو الاقتصاد الحر، كان لا بد من إيجاد طرق فعالة لدعم تلك المشاريع كونها تعتبر أحد العناصر الهامة في التطور الاقتصادي، ويلاحظ أن الحكومة العراقية، وعلى المستوى المالي حاولت بجدية دعم تلك المشاريع من خلال منح القروض للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية حيث بلغ إجمالي القروض الزراعية في عام 2018 لثلاثة أشهر الأولى ما يقارب (16385) مليار دينار عراقي، بينما كان مبلغها للمشاريع الصناعية (4334) مليار دينار عراقي، بينما بلغ مجموع القروض الممنوحة للمشاريع التجارية (20502) مليار دينار عراقي، وذلك استناداً إلى إحصاءات دائرة العمليات وإدارة الدين العام.9

وفي سبيل تهيئة أرضية قانونية لدعم المشاريع الصغيرة تم إصدار قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012 آليات دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة بهدف استكمال بناء القابلية على الاستخدام والعمالة في مجال برنامج العمل اللائق وتقليص حجم البطالة وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، هذا القانون المتضمن 17 مادة قانونية نص على تشكيل صندوق لدعم المشاريع الصغيرة المُدرة للدخل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويمثله وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو من يخوله، والذي آلت إليه بموجب نص المادة (3/ثانياً) منه أموال صندوق التنمية المُلغى، ويتكون رأس ماله من 15,000000000 خمسة عشر مليار دينار عراقي، قابل للزيادة تمول من الخزينة العامة، ويُدار هذا الصندوق وفقاً لأحكام الفصل الثالث، المواد 6 و 7 تنص على الآتي:

9 https//:www.mof.gov.iq /obs/ar/Pages/debtreports.aspx

**المادة 6 يدير الصندوق مجلس إدارة يتكون من (7) سبعة أعضاء من الجهات الاتية:**

**أولاً:** وزير العمل والشؤون الاجتماعية رئيساً.

**ثانياً:** ممثلون عن الوزارات الآتية على أن لا تقل درجة كل منهم عن مدير عام: أعضاء

أ. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ب . وزارة المالية.

ج . وزارة التخطيط.

د . وزارة الصناعة والمعادن/المديرية العامة للتنمية الصناعية.

هـ . وزارة التجارة.

و . وزارة الزراعة.

**ثالثاً:** يدير الصندوق موظفاً بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ينسبه وزير العمل والشؤون الاجتماعية من بين موظفي الوزارة.

**رابعاً:** ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري في أول اجتماع له نائباً لرئيس المجلس.

**المادة 7** تنظم اجتماعات المجلس وكيفية اتخاذ القرارات فيه بنظام داخلي يصدره الوزير

**المادة 8** للمجلس الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في كل ما يتعلق بأعماله، لقاء مكافأة يقررها رئيس المجلس للأعضاء والخبراء.

**المادة 9 يتولى المجلس لتحقيق أهداف هذا القانون المهام الآتية :**
**أولا:** اقتراح سياسة الإقراض والتسديد وفق هذا القانون.
**ثانياً:** الموافقة على القروض والتسهيلات وفق ضوابط يضعها لهذا الغرض.

**ثالثاً:** تنمية المشروعات الصغيرة من خلال :
أ. التخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها.
ب . العمل على تمويلها.
جـ . المساعدة على الحصول على ما تحتاجه من خدمات.
د . تدريب الاشخاص العاملين فيها.
**رابعاً:** إبداء الرأي والمشورة بالدراسات والإحصاءات التي توفر الأسس اللازمة للمواءمة بين تشغيل الفئات وبين السياسات الاقتصادية للحكومة.
**خامساً:** وضع المعايير الخاصة للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون.
**سادساً:** تنسيق نشاطاته التمويلية وخدماته الدائمة مع خطط التنمية الحكومية بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
**سابعاً:** تعريف المستثمرين الصغار على الفرص الاستثمارية المتاحة.
**ثامناً:** دعم دور الشركاء الاجتماعيين كمنظمات أصحاب العمل في تقديم خدمات الدعم والخبرة للمشاريع الصغيرة.
**تاسعاً:** اقتراح مشاريع الأنظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.
**عاشراً** – أ- اقتراح مشروع موازنة الصندوق ومناقشة الحسابات الختامية وتقرير الإدارة.
ب – مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية ورفع التوصيات في شأنه إلى الوزير.
**المادة 10** للمجلس تخويل بعض مهامه إلى رئيس مجلس الإدارة أو مدير الصندوق.

وأعطى هذا القانون ميزة مهمة للمشاريع المشمولة بأحكامه، وهي إعفاؤها من الرسوم وبالقدر الذي يتعلق بمشاريعهم وإعفاء دخلها من الضريبة، وفقاً لما ورد في المادة (15/ أولاً وثانياً) منه.

فضلاً عن ذلك، تسعى الحكومة عبر تعاونها مع المنظمات الدولية الناشطة في هذا المجال لإيجاد فرص دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ولمعالجة التحديات التي تواجهها في هذا المجال10، فعلى سبيل المثال تقوم منظمة (ASSAVI) من خلال التعاون مع وزارة التخطيط بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق في مبادرة استمرت منذ العام 2020 ولغاية العام 2024،

10 للمزيد ينظر: ثائر محمود رشيد وإيناس محمد رشيد، استراتيجيات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (10)، 2013، ص – ص 146 – 149.

كما تسعى الحكومة من خلال مؤسساتها المالية والبنكية لتوزيع قروض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عدد المشاريع التي تم منحها قروضاً ما يقارب (65000) ألف مشروع، ويمثل وزارة التجارة في مجلس إدارته مدير عام من الوزارة كونها الجهة المختصة بالجوانب التجارية في البلد، كما سعت الحكومة لتوفير الأجواء المناسبة لحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبكافة قطاعاته بإصدار العديد من القوانين بداية من اعتماد الروزنامة الزراعية وصولاً لإصدار حزمة مهمة من القوانين، أبرزها قانون حماية المنتجات العراقية ومكافحة الإغراق رقم 11 لسنة 2010 وإصدار قوائم بالمواد الممنوعة من الاستيراد لحماية المنتجات العراقية الشبيهة لها، إضافة إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية التي تشكل جانب مهم لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها على سبيل المثال منظمة التجارة العالمية (WTO) وكان لوزارة التجارة دور مهم عبر دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في إعداد ملفات الانضمام والعمل على متابعة خطة التنفيذ التشريعية واستحداث شعبة خاصة بنشاط القطاع الخاص في القسم المعني كما تلعب الوزارة دوراً مهماً عبر ملحقياتها التجارية (وعلى الرغم من محدودية إمكانياتها) في نقل تجارب الدول الأخرى في مجال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والعمل على التنسيق لإيجاد فرص تدريبية كلما أمكن في هذا المجال وتقديم تقارير مفصلة عن مستوى الأسعار للسلع الأساسية والسلع المستهدفة لغرض التصدير والترويج للمنتجات المحلية العراقية المعدة للتصدير في ساحة عملها، كما تلعب الوزارة دوراً مهماً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال صندوق دعم التصدير التابع لوزارة التجارة الذي يقدم خدمات فعالة للمصدرين إضافة إلى الدعم غير المباشر الفني وتقديـم التسهيلات التجارية وفقاً للقوانين النافذة.

وفي الوقت ذاته، تلعب القطاعات الأخرى، إضافة للمؤسسات الحكومية كالنقابات والغرف التجارية والمؤسسات التعليمية والثقافية دوراً مهماً، سواءً كان تأثيره مباشراً أو غير مباشر في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كلٌ حسب اختصاصه، إلا أن الجهود كافة التي ذكرناها أعلاه لم تصل إلى تحقيق أهدافها في مواجهة ضخامة التحدي وأهميته، وهناك العديد من نقاط الضعف التي تواجه الجهود المبذولة في تحقيق أهدافها على النحو المطلوب نذكر منها الآتي:11

11 للمزيد ينظر: ثائر محمود رشيد وإيناس محمد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 147، وعادل الكاسح إنبية وزينب عبد السلام، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية- العجيلات، العدد (2)، 2020، جامعة الزيتونة، ص – ص 8- 9. و https://investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=181

ضعف البنية التحتية الأساسية للدولة والتي تعتمد عليها بشكل كبير كافة القطاعات والمشاريع الاقتصادية خاصة طرق النقل من حيث كمها ونوعها وجودتها فضلاً عن توفر الطاقة الكهربائية والماء مضافاً لذلك ارتفاع أسعار المحروقات ومواد الطاقة مقارنة بكون العراق بلداً نفطياً، الأمر الذي يتطلب تدخلاً عاجلاً للدولة لحل هذه المشكلات، خصوصاً أنها سبق وتم تشخيصها منذ زمن طويل.

عدم توافر دراسات مهنية كافية ومحدثة عن حجم المشاريع الموجودة ونوعها؛ وبالتالي عدم القدرة على توفير المواد الأولية لها والآلات اللازمة، وعدم وجود آلية مدروسة لاستيراد المواد الأولية، وعليه يجب إنشاء جهاز يتولى تحت مسمى دائرة دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة يرتبط بمجلس الوزراء هدفه دراسة أنواع المشاريع المستهدفة وفقاً للميزة النسبية وتحديد طرق الدعم المناسبة لكل نوع مع الإشراف على التنفيذ وتحديد نسب الإنجاز.

عدم كفاية الحماية القانونية للمنتجات المحلية العراقية الأمر الذي يتطلب تفعيل قانون حماية المنتج وتشكيل لجان متخصصة دائمية لمراقبة وتحديث الواقع الاقتصادي وفقاً للمستجدات الآنية.12

عدم كفاية دور الدولة في المنح والإعفاءات الضريبية والجمركية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يستوجب تفعيل هذا الدور لأقصى حد.

ضعف ثقافة الاستثمار الخاص وطرق إدارته، الأمر الذي يستلزم زيادة الوعي المجتمعيّ بأهمية هذه المشاريع وفاعليتها والأخذ بيد الراغبين وتطوير إمكاناتهم فنياً وعلمياً وعملياً لكي يتمكنوا من إنشاء مشاريع ناجحة.

الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك وقت كبير وجهود وأموال لا داعٍ لها لو تم الأخذ بتجارب الدول الأخرى التي تتشابه نسبياً من حيث الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق.

كثرة الروتين والبيروقراطية التي تؤدي لعزوف كثير من الراغبين في الحصول على المساعدة الأزمة لافتتاح مشاريع صغيرة أو متوسطة.

تكثيف حملات التوعية وبكل أنواعها لغرض تهيئة جيل مدرك لأهمية هذه المشاريع وآلية الانخراط فيها بما يخدم توجه الدولة نحو بناء اقتصاد رصين وتقليل عدد الموظفين الحكوميين.

12 قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 (المعدل)

## الخاتمة

ممّا تقدم، تتضح الأهمية الكبرى في دعم وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كونها تمثل حجر أساس في البناء الاقتصادي للدولة ضمن الفلسفة الاقتصادية للاقتصاد الحر، ومحرك نمو مجتمعي وثقافي للشعوب تضمن بتبنيها وانتشارها تحقيق الأمن المجتمعي والازدهار الاقتصادي والثقافي والفكري.

إذ تلعب الصناعة المحلية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أشار الهدف التاسع لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أهمية التصنيع الشامل المستدام في جميع دول العالم وأهمية تعزيز دور ونصيب الصناعة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي وأهمية تحديث الصناعة معرفياً وتكنولوجياً، إذ يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني لكل دولة، ويعمل على دفع التنمية، لا سيما في الدول النامية وأهميته تكمن في الآتي:

1- يُسهم نمو قطاع الصناعة المحلية في علاج مشكلات البطالة حيث إن الصناعة المحلية تساعد على توفير فرص عمل، ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النامية تعاني مشاكل في البطالة.

2- تُسهم تنمية قطاع الصناعة المحلية في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالنتيجة ترتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية كالنفط الخام مثلاً؛ لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها؛ بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية، وفي رفع مستوى الإنتاجية كون قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني؛ لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى، كذلك يُسهم في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

لذلك يُمثل النهوض بقطاع الصناعة الوطنية نهجاً استراتيجياً لجميع الدول التي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي مُستدام وأولوية متقدمة في خططها الاقتصادية وهنا يجب العمل على وضع خطة منهجية متكاملة وتنفيذ المبادرات التي من شأنها الارتقاء بهذا القطاع وتحديثه والتوسع في إقامة المجمعات الصناعية وتوفير مستلزمات الإنتاج وتقديم التيسيرات والدعم لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع الذي يرتبط بعلاقات تشابكية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة فضلاً عن العمل على رفع القدرة التنافسية سواءً في الأسواق الداخلية أو العالمية.13

يمثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة النموذج الأمثل في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل، ولأن هذه المشروعات تساهم بنسبة مرتفعة في تأمين السلع والخدمات الضرورية في أغلب اقتصاديات العالم، إذ تؤدي دوراً بارزاً في تنمية الاقتصاد من خلال مساهمتها في الناتج المحلي وتوفير فرص وظيفية واستثمارية متنوعة، ولا بد من توفير دعم مالي مناسب وملائم لتلك المشروعات في سبيل تعزيز دورها.

إن الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على تقديم المنح والمبادرات، ولكن يتعدى ذلك بكثير على سبيل المثال تقديم تسهيلات مالية، ووجود بنوك متخصصة في دعم المشروعات الصغيرة، تنظيم برامج مخصصة واستشارة المختصين بالتمويل.

كما أن تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة جعل موضوع دعم هذه المشروعات يأخذ أهمية لدى الدارسين والمختصين بالمجال ولا بد من وضع نهج متنوع يعنى بتهيئة البيئة المناسبة للتعامل مع هذه المشروعات.

**التوصيات أهم التوصيات التي تطرحها الورقة:**

تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة، ويجب الاستفادة من عوائدها المتمثلة بكونها مصدراً لتشغيل البطالة وتوليد الدخول والحد من الفقر، وكذلك تعزز من معدلات النمو الاقتصادي عبر المساهمة في تحقيق الناتج المحلي وخلق فرص جديدة للنمو والتحرك تجاه الاقتصاد الذي يعتمد على الابتكار والإبداع.

13 https://www.sis.gov.eg /Story/216413

كما يجب أن تتضمن الخطط والبرامج التنموية الدعم الخاص بالإجراءات التي تتعلق بتنشيط إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وعلى وجه الخصوص في المحافظات والأقضية الفقيرة والهشة، وتلك التي تعرضت للحروب والتهجير؛ بسبب انتشار أعداد كبيرة من البطالة ومحدودي الدخل بين فئة الشباب، مع اقتراح إعفاء ذوي هذه المشاريع من الضرائب لمدة خمس سنوات، ودفع أجور الكهرباء والماء وجباية البلديات، وأن تقدم القروض لهذه الفئة بفوائد وضمانات مصرفية ميسرة، وليست مرهقة عند الاقتراض من المصارف الحكومية والخاصة.

**يزاد على ذلك الأخذ بالآتي:**

1. العمل على استحداث قسم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية أو تفعيله في حال وجوده لغرض تأدية مهام تخدم المستفيدين من برامج الدعم والتمويل التي يقدمها المصرف لتلبية احتياجات العملاء في إقامة مشاريعهم ولكونهم يفتقرون إلى مصادر الدعم التي يحتاجونها.
2. توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الجهات والمؤسسات المعنية.
3. مساعدة الجهات المعنية في المشروعات الناشئة على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير مجالات عملها وتشخيص احتياجاتها التمويلية والإدارية المختلفة.
4. تعزيز دور أصحاب الأعمال الناشئة لتطوير قدراتهم في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
5. زيادة الوصول إلى فرص النمو من خلال التمويل والتجارة الإلكترونية وخيارات الدفع الإلكتروني.
6. تمكين نمو القطاع الخاص عبر تحسين البيئة التنظيمية، وتعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام على دعم المشاريع بشكل أمثل وتفعيل قنوات الاتصال بين الحكومة والقطاع الخاص العراقي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org